Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal

Volume 18
Issue 1 العدد الثامن عشر

Article 8

2019

ما حَمَلَهُ ابنُ جِني على قُبحٍ أو ضعفٍ في كتابه: الفَتح الوَهْبي (على مُشكِلات المتنبّي (دراسةٌ نحويّةٌ

الأستاذ المساعد الدكتور عبد الرزاق علي حسين
جامعة الأنبار- كلية التربية للبنات

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad

Part of the Arts and Humanities Commons, and the Law Commons

Recommended Citation

حسين, الأستاذ المساعد الدكتور عبد الرزاق علي (2019) "ما حَمَلَهُ ابنُ جِني على قُبحٍ أو ضعفٍ في كتابه: الفَتح الوَهْبي (على مُشكِلات المتنبّي (دراسةٌ نحويّةٌ)," *Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal*: Vol. 18: Iss. 1, Article 8.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol18/iss1/8

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

????: ?? ????????? ???? ???? ??? ?? ???? ?? ???? ?? ????: ?????? ????????

ما حَمَلَهُ ابنُ جِني على قُبحٍ أو ضعفٍ في كتابه: الفَتح الوَهْبي على مُشكِلات المتنبّي (دراسةٌ نحويّةٌ)

الاستاذ المساعد الدكتور
عبد الرزاق علي حسين
جامعة الأنبار- كلية التربية للبنات

What Ibn Jenni blamed on ugliness or weakness in his book: The Open Conquest of the Problems of Al-Mutanabbi (Grammatical study)

Assistant Professor Dr.
Abdul Razzaq Ali Hussain

ملخص البحث

تناول هذا البحث الحكم النحوي الذي أطلقه ابن جني في كتابه "الفَتح الوهبي على مشكلات المتنبّي"، حيث تناول ابن جني فيه ما أشكل معناه من شعر المتنبّي فقط، محاولًا إيضاح هذه الأبيات المشكِلة، وكان سبب عدد من هذه المشكلات يتعلّق بالجوانب النحويّةٍ، والإشكال النّحويّ بعضه لَم يكن إشكالًا وانَّما كان خفاءً للوجه النحويّ، وهذا لا ضعف ولا قبح فيه، ولكن هناك اشكالات نحوية تستوجب تأويلًا لحلها؛ إذ تسببت بارتباك المعنى المقصود وخفائه، وحاول ابن جني تأويلها فوجدها لا تصلح إلّا على أوجهٍ ضعيفةٍ أو قبيحةٍ. وقد تناولتُ بالدراسة هذه الأبيات التي حَكَمَ عليها ابن جني بالضعف أو القبح في كتابه هذا، معتمدًا منهجًا يقوم على استقراء أقوال النحاة في المسألة والمقارنة والتحليل؛ للوقوف على أسباب هذه الأحكام التي أطلقها ابن جني، ومدى دقتها.

Abstract

This paper deals with the grammatical judgment of Ibn Jinni in his book "Al-Fath Al-Wahhabi on Al-Mutanabi's Problems." Ibn Jinni dealt with the problems of Al-Mutanabi's poetry only. He tried to explain these problematic verses. The reason for these problems was grammatical. Grammatical problems for some of them were not a problem, but rather a concealment of the grammatical face. This is not weakness or ugliness, but there are grammatical problems that require interpretation and should to be solved. It caused confusion in the meaning and hidden meaning, and Ibn Jinn tried to interpret it and found it only suitable for weak or ugly aspects. The study of these verses, which was judged by Ibn Jinnie weakness or ugliness in this book, relying on a method based on extrapolating the words of grammarians in the matter and comparison and analysis; to find out the reasons for these provisions launched by Ibn Jinnie, and its accuracy.

المقدمة

بسم الله، والحمد لله، والصّلاةُ والسّلام على سيّدنا محمّدٍ خيرِ خلق الله.

كتب المتنبّي اشعاره فملأ الدنيا وشغل الناس، وتناول اللّغويّونَ والنّحاة والبلاغيّون والنُّقّاد اشعاره قديمًا وحديثًا، وكان لابن جني النصيب الأوفر في هذا، فقد عُرف عنه اهتمامه بشعر المتنبّي حتّى قيل: إنَّ المتنبّي كان اذا سُئلت عن معنى بيتٍ يقول: اسألوا شارحه، ويعني بهذا ابن جني، وشرح ابن جني شعر المتنبّي بكتاب سمّاه: الفِسْر، ويُعرف – أيضًا - بالشّرح الكبير، وكان له أثرٌ كبيرٌ في شروح المتنبّي ممّن جاؤوا بعد ابن جني ولا سيّما أبو البقاء العُكبَريّ، والواحديّ، وألّف ابن جني كتابًا آخَر صغير الحجم سمّاه: الفَتح الوهبي على مشكلات المتنبّي، وهو كتاب تناول فيه ما أشكل معناه من شعر المتنبّي فقط، وحاول فيه إيضاح هذه الأبيات المشكِلة، ولمّا كان ابن جني نحويًّا كان من البداهة أن نجد في شرحه كثيرًا من القضايا النحوية، ولكون الكتاب يعالج ما أشكل من شعر المتنبّي فإنَّ وجود القضايا النحوية يعتمد على طبيعة المشكِل، والتي توزعت بين إشكالٍ نحويّ، وإشكالٍ لغويٍّ معنويٍّ، وإشكالٍ صرفيٍّ، والإشكال النّحويّ بعضه لَم يكن إشكالًا وانَّما كان خفاءً للوجه النحويّ، وهذا لا ضعف ولا قبح فيه، وقد بيّنه ابن جني على المشهور والجائز في النحو، ولكن هناك اشكالات نحوية تستوجب تأويلًا لحلها؛ إذ تسببت بارتباك المعنى المقصود وخفائه، وحاول ابن جني تأويلها فوجدها لا تصلح إلّا على وجهٍ ضعيفٍ أو قبيحٍ، أو أنَّه هكذا تصوّر. وقد تناولتُ بالدراسة هذه الأبيات التي حَكَمَ عليها ابن جني بالضعف أو القبح في كتابه هذا، معتمدًا منهجًا يقوم على استقراء أقوال النحاة في المسألة والمقارنة والتحليل؛ للوقوف على أسباب هذه الأحكام التي أطلقها ابن جني، ومدى دقتها، معتمدًا على ما يسّر الله ليَ الحصول عليه ممّا اشتهر من كتب النحو فضلًا عن شروح ديوان المتنبّي. فإنْ أكن قد وفِّقتُ فيما قصدتُ ففضل الله ومَنّه، وإنْ أخطأتُ فزلَّة نفسي، والحمدُ لله ربّ العالَمِينَ، والصّلاةُ والسّلامُ على سيّدنا محمّدٍ وعلى آلهِ وصحبه أجمعِينَ.

تمهيد:

استقرأ النحاةُ الكلامَ العربيَّ، ونظروا إليه نظرةَ فاحصٍ مُهتمٍّ بإظهار اللغة على أكملِ وجهٍ وأحسنه، إلى أنْ توصَّلوا إلى الحُكم على الاستعمالات اللغويّة بأحكامٍ تَنْدَرِج تحت ما اصطَلَح عليه علماءُ أصولِ النحوِ بـ(الحُكْم النَّحْوي) الذي يُعَدُّ ركنًا من أركان القياس، وقسّموا هذا الحكم إلى مراتب، منها: الواجبُ، والمُمْتنِعُ، والحَسَنُ، وغيرُها، وكان القبحُ أحدَ هذه الأحكام، إلّا أنَّ النحاة لم يَضَعُوا للقبحِ معالمَ يُعرف بها، ولا خصائصَ يُحكَم عند توافرها في الاستعمال اللغويّ بأنَّه قبيحٌ، فضلاً عن عدم تناولهم القُبح كمصطلح. ولو بحثنا في الكتب التي أُلِّفت في أصول النحو العربي كـ(الخصائص) لابن جني، و(لُمَع الأدلة) و(الإغراب في جَدَلِ الإعراب) لأبي البركات الأنباريّ، و(الاقتراح في علم أصول النحو) للسّيوطيّ، وغيرها، لَمَا وجدنا تعريفًا للقبح أو تحديدًا لمصطلحه، وإنّما يذكرون الحكم ويعرضون شواهدَ وأمثلةً لبيان القبيح من الكلام.

ولكنّنا نجد عند سيبويه ضابطًا للقبح، ففي كلامه على الكلام المستقيم القبيح يقول: "وأمّا المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: (قد زيدًا رأيتُ)، و(كي

Published by Arab Journals Platform, 2019

زيدًا يأتيك)، وأشباه هذا"[1]. وقد فسّر ابن مالك في مواضع مختلفة مراد سيبويه باستعمال القبْح بعدّة تفسيراتٍ، فذكر في أحد النصوص أنَّ مراد سيبويه بالقبيح: غير المستعمل[2]، وفسّره في نصّ آخَر بالممنوع[3]، وفي نصوص أخرى بغير الجائز[4]. ومع ذا فقد حاول عددٌ من الباحثين تحديد مصطلح (القبح) تحديدًا دقيقًا للربط بينه وبين معناه اللغوي الذي يعني: ما كان ضِد الحُسْنِ[5]. وهم في هذا لم يخرجوا عمّا ذكره سيبويه في نصّه السابق – في رأيي – بل اعتمدوا عليه اعتمادًا كبيرًا؛ إذ جاءت تعريفاتهم دالّةً على مضمون كلام سيبويه، ومن هؤلاء الدكتور وليد عبد الباقي الذي قال في حدّ القبح: "أمّا القبيح فيُحكَم به على استعمالٍ لغويٍّ جاء عن العرب، وربَما لم يتعدَّ الأمر استعمالًا واحدًا، إلّا أنَّ النحاة يُخضعونه لمعيارين، وهما:

الأول: السّماع المطّرِد، والقياس الذي يُبنى الحُكمُ فيه بعد النظر في المقيس، وما استعمله العرب.

الآخَر: الذوق الفصيح الذي يتمتّعون به"[6]. وقال أيضًا: "وإنمّا حكم عليها النحاة بالقُبْح؛ لأنَّها تنبو عن الذوق العربي الفصيح، من ذلك ما أشار إليه سيبويه في: (باب الاستقامة من الكلام والإحالة)، إذ قال: "وأمّا المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: (قد زيدًا رأيتُ)، و(كي زيدٌ يأتيك)، وأشباه هذا"[7]. وعرّفه الدكتور أحمد عوض بأنّه: "انحراف الاستعمال اللغويّ في بنيةٍ لفظيةٍ، أو في تركيبٍ جُمْليٍّ عن العادة اللغويّة الفصيحة، ممّا لا يكون شاذًّا، ولا نادرًا، بل ضعيفًا رديئًا، مُتّسِمًا بصفة النقص المنفِرة للذوق اللغويّ الفصيح؛ بسبب وضع هذا الاستعمال في غير موضعه اللغويّ المناسب، وهو مع ذلك لا يُعدّ واجبًا، ولا ممتنعًا، إنَّما يدخل في مرتبة الجواز الذي تركه أولى من إتيانه؛ لكونه جوازًا فيه ضعفٌ، لا جوازًا على السواء"[8].

وهناك عددٌ من التعريفات للباحثين لا يتّسع المقام لذكرها لكنّها بمجملها لا تخرج عن مضمون ما ذكره سيبويه، ولا عن المعنى اللغويّ للقبح.

أمّا الضعيف، فهو من الأحكام النّحويّة أيضًا، وهو – كما يقول ابن منظور -: "الضَّعْفُ والضُّعْفُ: خِلافَ القوة"[9]، أمّا اصطلاحًا فلم يتناوله النحاة في كتبهم كمصطلحٍ محددٍ، وكذا كتب أصول النحو، وعرّفه الكفويّ بقوله: "والضعيف من اللُّغَات: مَا انحطَّ عَن دَرَجَة الفصيح"[10].

ويرى عددٌ من الباحثينَ أنَّ الضعيف منزلةٌ من منازل القبح، ولكنَّه قريبٌ من الحُسن[11]، ويستدلون على هذا بنصوص سيبويه، ومنها قوله: "وزعم يونسُ أنّ من العرب من يقول: (إن لا صالحٍ فطالحٍ)، على: إنْ لا أكنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ، وهذا قبيح ضعيف"[12]، وقوله: "وهذا قبيح ضعيف، لا يجوز إلّا في موضع الاضطرار"[13]، وقوله: "وتقول: (مررتُ برجُلٍ مثل رجلٍ)، وتقول: (مررت برجلٍ أَسَدٍ شِدّةً وجُرأةً)، إنّما تريد: مثل الأسد، وهذا ضعيف، قبيح"[14]، وقوله: "فهذا كلام قبيح ضعيف"[15]، وغيرها.

ما حَمَلَهُ ابنُ جِني على قُبحٍ أو ضعفٍ في كتابه الفَتح الوَهْبي على مُشكِلات المتنبّي

أوّلًا: الفصل بين المبتدأ والخبر بأجنبي:

وممّا ورد من هذا عند ابن جني: كلامه على قول المتنبّي:

أَنّى يَكُونُ أبَا البَرِيّةِ آدَمٌ وأَبوكَ والثَّقَلانِ أنتَ مُحمَّدٌ[16]

إذ قال ابن جني في تخريجه: "أي: كيف يكون آدمُ أبا البَرِيَّةِ، وأبوكَ محمَّدٌ وأنتَ الثّقلانِ، أي: تقومُ مقامهما في الغناء والفخر، إلّا أنَّه فصلَ بين المبتدأ وخبره بالجملة التي هي: (والثّقلانِ أنتَ)، وفيه ضعفٌ في الإعراب"[17].

مِن المعلوم أنَّ المبتدأ وخبره مِن المتلازمات التي يوجب وجود إحداها وجود الأخرى، والنّحاة صرّحوا في أكثر من موضعٍ بأنَّ المتلازمَينِ لا يجوز الفصل بينهما، وابن جني نفسه ذكر هذا في كتابه (الخصائص) في أثناء كلامه على الفصل بين المتلازمَينِ كالمضاف والمضاف إليه، والفعل والفاعل، وغيرها، فقال بعد حديثه عن قبح الفصل بين الفعل والفاعل: "ويلحق بالفعل والفاعل في ذلك: المبتدأُ والخبر في قبح الفصل بينهما، وعلى الجملة فكلّما ازداد الجزءانِ اتّصالًا قوى قبحُ الفصل بينهما"[18]، وكذا فعل الرّضي، إذ صرّح بقبح هذا الفصل قائلًا: "والحقُّ أنْ يُقال في هذا الأخير: إنَّ الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبيّ قبيحٌ"[19].

والسبب الرئيس لمنع الفصل بالأجنبيّ هو كون المبتدأ والخبر متلازمَينِ، والمتلازمانِ يكونانِ كالشيء الواحد، ولا يجوز الفصل بين الشيء ونفسه بأجنبيّ، وهذا ما ذكره الرّازيّ في تعليله هذا المنع بقوله: "... وهذا يقتضي وقوع الفصل بين المبتدأ والخبر بهذا الكلام الكثير، وهو غير جائزٍ؛ لأنَّ المبتدأ والخبر جاريانِ مَجرى الشيء الواحد، وإيقاع الفصل بين الشيء وبين نفسه غير جائزٍ"[20]، لذا نجد هذا المنع يسري على الفعل وفاعله، والمضاف والمضاف إليه، وكذا الصفة والموصوف؛ لأنّهما أيضًا كالشيء الواحد[21]، وفي هذا يقول أبو حيّان: "ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف إلّا في الشعر"[22].

وهناك وجهٌ آخر من الشبه بين الصفة والخبر - فضلًا عن شبههما في تلازم كلٍّ منهما مع كلمةٍ أخرى تجعله معها كالشيء الواحد – وهو: أنَّ الصفة والخبر يشتركان في كونهما وصفًا، ولكن تخصيص هذا الوصف مختلفٌ بينهما، فالصفة تكون ببيان صفةٍ في الموصوف، والخبر يكون بالإخبار بوصفٍ عن المبتدأ، واشتراكهما هذا في الوصفية جعلهما يشتركان في كثيرٍ من الأحكام، فكما يجوز أن يؤتى بأكثر من خبرٍ لمبتدإٍ واحدٍ فكذا يجوز أن تتعدد الصفات لموصوفٍ واحدٍ[23]؛ ولأجل هذا الشبه بينهما اشتركا في قبح الفصل بأجنبيٍّ بين كلٍّ منهما وما يتلازم معه.

ولو أن ابن جني – في رأيي – حمل بيت المتنبّي على جعل جملة: (والثقلان أنت) جملةً اعتراضيّةً لكان أحسن من جعلها من الفصل بأجنبيٍّ وما يترتب عليه من ضعفٍ وقبحٍ؛ إذ يجوز الفصل بين المبتدأ والخبر بالجملة الاعتراضيّة[24]؛ لأنَّ الجملة الاعتراضيّة ممّا أجاز النحاة وقوعه بين المتلازمَينِ لغرض تقوية الكلام، وهذا ما نصَّ عليه ناظر الجيش بقوله: "وأمّا الاعتراضيّةُ: فهي الواقعةُ بين متلازمَينِ، أو كالمتلازمَينِ لِتُفيدَ تقويةً، أي: الكلام الذي اعترضتْ بين أجزائه"[25]. وحَمْلُ قول المتنبّي: (والثقلانِ أنتَ) على الجملة الاعتراضيّة يتلاءم مع الشروط التي ذكرها النحاة للجملة الاعتراضيّة، وقد بيّنها السيوطيّ بقوله: "شرطها أن تكون مناسبةً للجملة المقصودة بحيث تكون كالتأكيد أو التنبيه على حالٍ من أحوالها، وأن لا تكون معمولةً لشيءٍ من أجزاء الجملة المقصودة، وأن لا يكون الفصل بها إلّا بين الأجزاء المنفصلة بذاتها"[26]، ولو رجعنا إلى جملة المتنبّي:

Published by Arab Journals Platform, 2019

(والثقلان أنت) لوجدناها تؤكّد معنى جملة المبتدأ والخبر (أبوكَ محمّدٌ) المراد بها: الفَخر – كما مرّ من كلام ابن جني في البدء -، فتكون جملة (والثقلان أنت) زيادةً في تأكيد هذا الفخر، وهي ليست معمولةً لأيّ جزءٍ من أجزاء جملة (أبوكَ محمّدٌ)، وقد فُصِل بها بين جزءَينِ منفصلَينِ بذاتهما، فالمبتدأ منفصلٌ بذاته، والخبر كذلك؛ إذ المقصود بانفصال اللفظ بذاته هنا: أن لا يكون اللفظ منفصلًا في ظاهره عن اللفظ الآخر وهو في حقيقته حالٌّ محل شيءٍ منه كما في المضاف والمضاف إليه؛ فإنَّ المضاف إليه يكون حالًّا محل التنوين من الاسم المضاف[27]، بخلاف المبتدأ فإنَّه منفصلٌ بذاته عن الخبر الذي هو الآخَر منفصلٌ بذاته عن المبتدأ؛ إذ لا يحلّ محلَّ شيءٍ من المبتدأ.

وبهذا يتّضح لنا أنَّ حمْل قول المتنبّي (والثقلان أنت) على الجملة الاعتراضيّة أَوْلى من حمله على الضرورة والقبح؛ لأنَّ الفصل بين المبتدأ والخبر بالجملة الاعتراضيّة جائزٌ – كما تقدّم- وله شواهد كثيرةٌ من القرآن الكريم وأشعار العرب، ومنها – على سبيل المثال لا الحصر-: قوله تعالى: ﭽ ﭼ ﭽ (ص: 57)، فـ(هذا) هو المبتدأ، و(حميمٌ) خبره، وجملة (فليذوقوه) معترضةٌ بين المبتدأ والخبر[28]. ومثله قول معن بن أوس المزنيّ:

وفيهنَّ والأيّامُ يَعْثَرْنَ بالفتى نوادِبُ لا يَمْلَلْنَهُ وَنَوائحُ[29]

ففصل بين المبتدأ المتأخّر (نوادب) وخبره شبه الجملة المتقدّم (فيهنَّ) بالجملة الاعتراضيّة (والأيامُ يعثرنَ بالفتى).

ثانيًا: حذف ضمير الشّأن مع (أنَّ) المشددة:

وممّا ورد من هذا عند ابن جني: الوجه الذي حمَلَ عليه قول المتنبّي:

يرى أنَّ ما ما بانَ مِنكَ لِضارِبٍ بِأقْتَلَ ممّا بانَ مِنكَ لِعائبِ[30]

إذ قال: "(ما) الأولى نفيٌ، والثانية بمعنى (الذي)، وهناك هاءٌ محذوفةٌ وهي اسم (أنَّ)، فكأنَّه قال: يرى أنَّه ما الذي بانَ منكَ للضّارِبِ بِأقتلَ ممّا بانَ مِنكَ للعائب، أي: العيبُ فوقَ القتل"[31]. ومعنى هذا أنَّه أراد: يرى أنَّ الذي يظهر من الإنسان لضربِ السّيف كالعُنق ونحوه ليس أقتل له ممّا يظهر لطعن العائب، أي: أنَّه يرى العيب أشدَّ من القتل[32].

وضمير الشأن تسميةٌ بصريّةٌ، ويُسمّى: (ضمير القصة) عندهم أيضًا، في حين يسميه الكوفيّون: (ضمير المجهول)[33]، وهو ضمير يكون إعرابه بحسب العوامل الداخلة عليه، ولا يكون إلّا معمولًا للابتداء أو أحد نواسخه[34]، وهو يختلف عن سائر الضمائر، فهو يخالفها في عدم احتياجه إلى سابقٍ يرجع إليه، كما لا يكون في الكلام دليلٌ عليه، ولا يتقدم خبره عليه، ولا يأتي بعده تابعٌ له، فلا يُعطف عليه، ولا يؤكَّد، ولا يُبدَل منه[35].

ويؤتى بضمير الشأن في الكلام لأجل غايةٍ معنويّةٍ، وهي: التفخيم والتعظيم[36]، وبيان هذا: أنَّ العرب الفصحاء إذا أرادوا تعظيم أمرٍ، أو ذِكرَ معنًى هامٍّ يستحق توجيه الأسماع إليه فإنَّهم لا يذكرونه مباشرةً، وإنَّما يراعون هذه الأهمية بأنْ يُقدّموا لها بضميرٍ فيه شيءٌ من الإبهامِ، وضمير الشأن فيه هذا الإبهام من جهة أنّه لَم يتقدّمه ما يرجع إليه، وهذا الأسلوب الذي يبدأ بضميرٍ فيه إبهامٌ يكون مثيرًا للنفوس حاثًّا إيّاها على التطلع إلى ما يزيل هذا الإبهام، فتجيء الجملة التي بعده رافعةً هذا الإبهام. فضمير الشأن – إذًا – ما هو إلّا تمهيدٌ للجملة التي بعده والتي تمتاز بالأهمية[37]؛ ولأجل هذا صرّح النحاة بأنَّ

ضمير الشأن لا تأتي بعده إلّا جملةٌ، لا يصحّ أن يأتي بعده غيرها[38]؛ لأنَّ معنى الجملة هو معنى الضمير، أي: أنَّ الضمير يكون متضمنًا معنى الجملة، فيكون معناهما واحدًا[39].

وأجاز النحاة دخول ضمير الشأن على (أنَّ) المشددة، وكذا أخواتها، فيكون ضمير الشأن عندئذٍ اسمًا لها، ويرتفع الاسمان بعدها على كونهما مبتدأً وخبرًا، فيكوّنان جملةً تكون بمجموعها خبرًا لـ(أنَّ)، نحو: (رأيت أنَّه زيدٌ جالسٌ)، فالهاء هي اسم (أنَّ)، وجملة المبتدأ والخبر (زيدٌ جالسٌ) تكون خبرها. وعلى الرغم من جواز مجيء ضمير الشأن مع (أنَّ) المشددة إلّا أنَّه يجب أن لا يُحذف معها، وإنّما يجب إبرازه، أمّا حذفه فجعله عددٌ من النحاة شاذًا وخاصًّا بضرورة الشعر[40]، في حين عَدَّهُ آخرون من الضرورات القبيحة، وفي هذا يقول الرضي عند كلامه على بعض ما يحذف للضرورة: "... وكذا لو حذفت ضمير الشأن بعد (أنَّ) على قُبحٍ فيه"[41]، والسبب في قبح حذف ضمير الشأن مع (أنَّ) المشددة هو كون الضمير معها يكون منصوبًا والاستتار إنّما يكون في المرفوع[42]، فضلًا عن أنَّ ضمير الشأن فيه إبهامٌ لا تفسره إلّا الجملة التي بعده، فصارت الجملة بعده كالصفة وهو كالموصوف، فكما لا يجوز حذف الموصوف والإبقاء على صفته فكذا مع ضمير الشأن فلا يجوز حذفه والإبقاء على الجملة المفسرة له الرافعة إبهامه، وهذا ما ذكره أبو حيّان بقوله: "وإنَّما لَم يجز حذف اسم هذه الحروف إذا كان ضمير أمرٍ وشأنٍ؛ لأنَّ الجملة الواقعة خبرًا له هي مُفسِّرةٌ له، فأشبهت الجملةُ لذلك – وإنْ كانت في موضع الخبر – الجملةَ الواقعة صفةً، فقبح حذفه وإبقاء الجملة كما يقبح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا كانت الصفة جملةً"[43].

وهناك سببٌ معنويٌّ آخر، وهو: أنَّ ضمير الشأن يأتي لتقوية الكلام في مواطن التعظيم والتفخيم، فحذفه – عندئذٍ – يكون منافيًا لهذا الغرض. وهذا ما ذكره الشيخ خالد الأزهري بقوله: "وضعف حذف ضمير الشأن؛ لأنَّه يُستعمل في مواطن التفخيم والحذف منافٍ لذلك"[44]، وقال في موضعٍ آخر: "... وهو أنَّ ضمير الشأن موضوعٌ لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف"[45].

وحُكم منع حذف اسم (أنَّ) في اختيار الكلام إذا كان ضمير شأنٍ متَّفَقٌ عليه من البصريين والكوفيين معًا ولا خلاف فيه، وإنّما اختلفوا في باقي أخوات (أنَّ) فالبصريون يرون أنَّ جميع أخواتها سواءٌ في منع حذف اسمها إذا كان ضمير شأنٍ، والكوفيون يجعلون المنع مخصوصًا بها فقط[46].

وتفرّد ابن مالك في إجازة حذف ضمير الشأن إذا كان اسمًا لـ(أنَّ) المشددة في اختيار الكلام، وهو عنده ليس مخصوصًا بالشعر، وفي هذا يقول: "ويجوز حذف الاسم إذا فُهم معناه ولا يختصُّ ذلك بالشعر، بل وقوعه فيه أكثر، وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره"[47].

ومن كلّ ما تقدّم يتقرر لنا أمرانِ جعلا حذف ضمير الشأن إذا كان اسم (أنَّ) قبيحًا:

أحدهما: أنَّ ضمير الشأن مبهمٌ والجملة بعده هي التي تزيل إبهامه، فلا يستقيم حذف المبهم وإبقاء تفسيره؛ كونه صار مشابهًا للموصوف – كما مرّ من كلام أبي حيّان – فكما لا يُحذف الموصوف وتبقى صفته إذا كانت جملةً، فكذا ضمير الشأن.

Published by Arab Journals Platform, 2019

والذي أراه أنَّ ضمير الشأن أقرب إلى الاسم الموصول منه إلى الصفة، فالاسم الموصول مبهمٌ - أيضًا – وتفسره صلته التي لا تكون إلّا جملةً أو شبهها، فكما لا يصحّ حذف الموصول وإبقاء صلته، فكذا لا يصحّ حذف ضمير الشأن وإبقاء مفسِّره ولا سيّما أنَّ مفسِّر ضمير الشأن يكون جملةً، فهو بهذا أقرب إلى الموصول.

والآخَر: أنَّ ضمير الشأن يدخل الكلام لغرضٍ معنويٍّ هو: تقوية الكلام والدلالة على فخامة الأمر وعِظمه، وهذا الغرض لا يتحقق إلّا بوجوده، فلا يصحّ حذفه.

ويمكننا إضافة أمرٍ آخَر، وهو: أنَّ (أنَّ) يؤتى بها للتوكيد، والتوكيد يتطلب زيادةً في الكلام، فالحذف – على هذا – يتناقض مع التوكيد.

ولو رجعنا إلى بيت المتنبّي الذي ذكره ابن جني لوجدناه من الناحية النحوية محمولًا على ضرورةٍ قبيحةٍ، ومن الناحية المعنوية فيه ضعفٌ؛ لحذف ضمير الشأن الذي يتنافى مع غرض التفخيم الذي من أجله يؤتى بضمير الشأن، فضلًا عن أنَّ هذا الحذف جرى في موضعِ التوكيد بـ(أنَّ) مناقضًا بهذا غرض التوكيد الذي يتطلب زيادةً في الكلام لا الحذف.

ثالثًا: تقديم المعطوف على المعطوف عليه:

وممّا ورد من هذا عند ابن جني تخريجه بيت المتنبّي:

جوابُ مُسائلي أَلَهُ نَظيرٌ؟ وَلا لَكَ في سُؤالِكَ لا أَلَا لا[48]

إذ قال: "أراد: ولا لكَ أنتَ أيضًا في سؤالك عن هذا النظير؛ لأنَّ أحدًا لا يشكُّ فيما شككتَ أنت فيه حتّى سألتَ عنه، إذ كان لا نظير له. فقدَّمَ المعطوف وهو قوله: (ولا لكَ) على المعطوف عليه وهو قوله: (لا)، وفي هذا قُبحٌ"[49].

أجاز البصريون تقديم المعطوف على المعطوف عليه، ولكنهم جعلوه محصورًا بضرورة الشعر، أمّا في اختيار الكلام فممتنعٌ[50]، أمّا الكوفيون فقد أجازوه في الاختيار[51]. ويُفهم من كلام ابن مالكٍ أنَّه يجيزه في اختيار الكلام على قلّةٍ، إذ قال: "ثُمَّ بيّنتُ بقولي: (ومتبعٌ بالواو قد يُقدَّمُ) أنَّ المعطوف بالواو قد يقع قبل المعطوف عليه"[52]، وعقّب الأشموني على هذا قائلًا: "وظاهره جوازه في الاختيار على قلّة"[53]، في حين ذهب ابن مالكٍ في كتابه: (شرح التسهيل) إلى أنَّ التقديم خاصٌّ بضرورة الشعر[54].

واشترط النحاة شرطًا رئيسًا لصحة هذا التقديم في الضرورة الشعرية عند البصريين أو في اختيار الكلام عند الكوفيين، وهو: أن يكون هذا العطف بالواو حصرًا دون غيره من حروف العطف، فإنْ لَم يكن بالواو فهو ممتنعٌ عند البصريين حتى في الضرورة الشعرية[55]، ويمتنع عند الكوفيين في اختيار الكلام، وهذا ما يُفهم من قول السيوطي: "وتقديمُ المعطوف على المعطوف عليه ضرورةٌ، ... وجوَّزه الكوفيّةُ في الاختيار إن كان بالواو"[56]. ثُمَّ إن كان العطف بالواو فلا يصحّ عند البصريين التقديم إلّا في ضرورة الشعر إذا توافرت شروطٌ أخرى ذكرها النحاة، وكذا عند الكوفيين لا يصحّ التقديم في اختيار الكلام ولا في الضرورة الشعرية إلّا بتوافر هذه الشروط، وهي[57]:

1. أن لا يؤدي التقديم إلى وقوع حرف العطف صدرًا، فلا يقال: (وعمرٌو زيدٌ قائمانِ) والمراد: (زيدٌ وعمرٌو قائمانِ).

2. أن لا يؤدي إلى أن يباشر حرف العطف عامِلًا غير متصرّفٍ، فلا يقال في: (إنَّ زيدًا وعمرًا قائمانِ): (إنَّ وعمرًا زيدًا قائمانِ)، ولا في: (ما أحسنَ عمرًا وزيدًا): (ما أحسنَ وزيدًا عمرًا).
3. أن لا يكون المعطوف مجرورًا، فلا يقال: (مررتُ وعمرٍو بزيدٍ) والمراد: (مررتُ بزيدٍ وعمرٍو).

وزاد أبو حيّان[58]، وناظر الجيش[59] شرطًا آخَر مؤكِّدَينِ أنَّه مذهب البصريين، وهو: أن لا يكون الفعل ممّا لا يستغني بفاعلٍ واحدٍ، وإنّما يتطلب مشارَكة أكثر من فاعلٍ، نحو: (اختصم زيدٌ وعمرٌو)، فلا يقال: (اختصم وعمرٌو زيدٌ).

وزاد الرضي شرطَينِ آخَرَينِ: أحدهما: أن لا يتقدم المعطوف على العامل، فلا يقال: (وزيدٌ قام عمرٌو) في: (قامَ زيدٌ وعمرٌو)، وعلّلَ هذا الشرط بقوله: "وذلك لأنَّ العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف، فهو كالآلة للعمل، ومرتبة الآلة بعد المستعمِل لها، ولاستبشاع كون التابع مقدَّمًا على متبوعه وعلى متبوع متبوعه، أي: العامل في متبوعه"[60]. والشرط الآخَر: أن لا يكون المعطوف عليه مقرونًا بـ(إلّا) أو معناها، فلا يجوز في: (ما جاءني إلّا زيدٌ وعمرٌو) أن يقال: (ما جاءني وعمرٌو إلّا زيدٌ). وعلّلَ هذا قائلًا: "وذلك لِمَا تقدّم في باب الفاعل أنَّ ما بعد (إلّا) في حيّزٍ غير حيّز ما قبلها؛ لِتَخالفهما نفيًا وإثباتًا – كما مرَّ في باب الفاعل – فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيّز ما بعدها"[61].

فإذا توافرت هذه الشروط كلها مجتمعةً فإنَّ تقديم المعطوف على المعطوف عليه يكون جائزًا عند البصريين في ضرورة الشعر فقط، فإن اختلَّ أحد هذه الشروط امتنع التقديم عندهم في الضرورة الشعرية فضلًا عن امتناعه في اختيار الكلام بوجود هذه الشروط ومن دونها. وهذا ما أكّده ناظر الجيش، فبعد ذِكرِ الشروط أعقبها قائلًا: "ثُمَّ إنَّ التقديم مع ذلك لا يجوز إلّا في الشعر"[62]. أمّا عند الكوفيين فإنَّ اختلال أحد هذه الشروط يؤدي إلى امتناع التقديم في اختيار الكلام وليس في ضرورة الشعر[63].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه وإنْ كان جائزًا عند البصريين في ضرورة الشعر عند توافر الشروط التي مرَّ ذكرها إلّا أنَّ هذه الضرورة من الضرورات القبيحة، وقد صرّح بهذا السيرافيّ عند حديثه عن بيتي ذي الرّمّة:

كأنّا علــى أولادِ أحقبَ لاحهـــا ورَميُ السَّفا أنفاسهـا بِسِهامِ
جنوبٌ ذَوَتْ عنها التّناهي وأَنزلتْ بها يومَ ذَبَّاتِ السَّبيبِ صِيامِ[64]

فقال: "وقد وقع في البيت ضرورةٌ قبيحةٌ، وهو تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ لأنَّ قوله: (ورمي السفا) معطوفٌ على (جنوب)"[65]، وابن جني نفسه كان لا يرتضي هذه الضرورة إلى حدٍّ صرّح معه في كتابه: (الخصائص) بأنَّ العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيدٍ على الرغم من كونه ممتنعًا عند البصريين إلّا أنَّه أسهل عنده من تقديم المعطوف على المعطوف عليه[66]، ثُمَّ علّلَ هذا بقوله: "وممّا يُضعف تقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس: أنَّك إذا قلت: (قام وزيدٌ عمرٌو) فقد جمعتَ أمام (زيد) بين عاملَينِ: أحدهما: (قام)، والآخَر: الواو؛ أَلَا تراها قائمةً مقام العامل قبلها وإذا صرتَ إلى ذلك صرتَ كأنَّك قد أعملتَ فيه عاملَينِ"[67].

Published by Arab Journals Platform, 2019

ووصلت الحال ببعض المحدثين إلى رفضِ مسألة تقديم المعطوف على المعطوف عليه وإن كانت في ضرورة الشعر، ومن هؤلاء عباس حسن الذي قال: "لا يتقدّم المعطوف على المعطوف عليه إلّا شذوذًا، فيُقتصَر فيه على المسموع، وقيل: يجوز في الضرورة الشعرية. والأَوْلى إهمال هذا الرأي"[68]. وأراه محقًا في هذا؛ لأنَّ هذه المسألة ضرورة عند أغلب النحاة وهي لا يُقاس عليها، فإذا أُضيف إليها كونها قبيحةً فالأَوْلى تركها.

رابعًا: تقديم بعض المعطوف على حرف العطف:

تناول قول المتنبّي في مدح المغيث بن علي بن بشر العجليّ:

قَبيلٌ أنتَ أنتَ وأنتَ منهم وجَدُّكَ بِشْرٌ المَلِكُ الهُمامُ[69]

وخرّج ابن جني هذا البيت على وجهَينِ قبيحَينِ كليهما، وهما:

<u>الوجه الأول:</u> أن يكون أصل الكلام: (قبيلٌ أنت منهم وأنتَ أنتَ) فيكون في البيت تقديم (أنتَ) الثانية على حرف العطف الواو، وهذا ما ذَكَرَه بقوله: "معناه: قبيلٌ أنتَ منهم وأنتَ أنتَ، وهو قبيحٌ؛ لِتقديمه (أنتَ) الثانية على ما قبل الواو"[70].

وعبارة ابن جني هذه غير دقيقة؛ إذ لا يقتصر التقديم - بحسب ما يُفهَم من تقديره هذا – على (أنتَ) الثانية، وإنّما فيه تأخيرٌ للجارّ والمجرور (منهم) إلى ما بعد الجملة الثانية، وليس هذا هو المراد في البيت على الرغم من أنَّ أبا البقاء العكبريّ، والواحديّ تابعا ابن جني في تقديره حامِلَينِ تقدير المعنى الذي ذكره ابن جني على أنَّه تقدير الإعراب، فبدا لهما الأمر من قبيل تأخير حرف العطف إلى ما بعد المعطوف، أي: أنَّ (أنتَ منهم) الواقعة بعد الواو تُقدّم كلّها بعد (قبيل)، فيبقى (أنتَ أنتَ و)، وأصلها – كما يتصوران -: (وأنتَ أنتَ) فأُخِّرَ حرف العطف فصارت: (أنتَ أنتَ و)، إذ قال العكبريّ: "أَخَّرَ حرف العطفِ، وهو قبيحٌ جدًّا"[71]، أمّا الواحديّ فذكره بقوله: "أراد: قبيلٌ أنتَ منهم وأنتَ أنتَ ... وقد أَخَّرَ حرف العطف في قوله: (وأنتَ) وهو قبيحٌ جدًّا"[72]. وهذا - في رأيي – ليس هو المراد عند ابن جني؛ لأنَّه لو كان الأمر على هذا لَمَا احتاج ابن جني إلى ذِكرِ الوجه الثاني الآتي ذِكره لاحقًا، وهو: كون كلّ ما بعد (قبيل) وصفًا لها بلا تقديمٍ ولا تأخيرٍ، أي: تبقى كما هي (أنتَ أنتَ وأنتَ منهم)، بمعنى أن تكون: (أنت أنت) جملةً لا تقديم فيها ولا تأخير، و(وأنت منهم) تكون جملةً أخرى معطوفة على جملة (أنت أنت) ولا تقديم فيها ولا تأخير -أيضًا -، وفي هذا دليلٌ على أنَّ ابن جني لم يكن يعني بالوجه الأول تأخير حرف العطف إلى ما بعد المعطوف؛ لأنَّ المشكلة ليست في حرف العطف – وسنبيّن هذا لاحقًا – ولكن العكبريّ والواحديّ فهما أنَّ المشكلة في تأخير جملة (أنت منهم)، وفي تأخير حرف العطف بعد المعطوف في جملة (أنت أنت)، ودليل هذا أنهما حين أرادا تخريج البيت على أن يكون كل ما بعد (قبيل) وصفًا لها – كما فعل ابن جني – قدّرا الكلام على أن تكون الجملتان بعد (قبيل) معطوفةً إحداهما على الأخر، وكلا الجملتين تكونان وصفًا، ذاكِرَينِ أنَّ التقدير: (أنت منهم وأنت أنت) في حين جعلهما ابن جني في الوصف على ما هما عليه من دون تقديمٍ أو تأخيرٍ. فما ذكره ابن جني – إذًا - في الوجه الأول الذي نحن بصدده هو تقديرٌ للمعنى، أمّا تقدير الإعراب فهو كما قال ابن جني في بدء المسألة فيه تقديم (أنتَ) الثانية على ما قبل الواو، أي أنَّ أصل الكلام: (قبيلٌ أنتَ وأنتَ أنتَ منهم).

وقد تنبّه ابن وكيعٍ إلى المعنى الذي أراده المتنبّي، فقال: "فذَكَرَ أنَّه - على شرفه - واحدٌ منهم، وهو على الانفراد قبيلٌ وحده"[73]، والمراد بـ(قبيل) هنا: القبيلة أو الجماعة. وهذا الذي ذكره ابن وكيع هو المعنى الذي قصده ابن جني – في رأيي – وتقدير ابن جني للإعراب يدلل على هذا المعنى، وبيان هذا: أنَّه أراد أن تكون (قبيل) خبرًا مقدَّمًا، والمبتدأ (أنت) التي بعدها، ويكون المعنى المراد بهذه الجملة، أي: جملة (قبيلٌ أنت): أنَّه جعله على انفراده قبيلةً وحده. أمّا ما تبقى من قول المتنبّي، وهو: (أنت وأنت منهم) ففيه – عند ابن جني – تقديم (أنت) على حرف العطف، وأصله: (وأنت أنت منهم)، فـ(أنت) الأولى: مبتدأٌ، و(أنت) الثانية: مبتدأٌ ثانٍ وشبه الجملة (منهم) خبره، وجملة (وأنت منهم) خبرٌ للمبتدأ (أنت) الأولى، ويكون المعنى المراد بهذه الجملة المركبة، أي: جملة (وأنت أنت منهم): أنَّه على شرفه واحدٌ من هذه القبيلة. وتكون جملة (أنت أنت منهم) معطوفةً على جملة (قبيلٌ أنت).

وممّا تقدّم يتضح لنا أنَّ المسألة كلّها دائرةٌ في تقديم بعض المعطوف الذي هو (أنت) الثانية – بحسب ورودها في بيت المتنبّي - على حرف العطف، فهي في الأصل: (قبيلٌ أنت وأنت أنت منهم)، فقدّم (أنت) التي بعد الواو عليها فصار الكلام: (قبيلٌ أنت أنت وأنت منهم)، و(أنت) المقدَّمة هي جزءٌ من الجملة التي بعد الواو، وهذه الجملة معطوفةٌ على جملة (قبيلٌ أنت) فصار في الكلام تقديمٌ لبعض الجملة المعطوفة على حرف العطف. وهذا التقديم أدّى إلى الفصل بين الجملتين المعطوفة إحداهما على الأخرى، أي: أدّى إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وقد مرَّ بنا في المسألة السابقة أنَّ هذا الفصل قبيحٌ، ويضاف إلى هذا القبح أنَّ تقديم (أنت) أدّى إلى الفصل بحرف العطف بين المبتدأ الذي هو (أنت) المُقدَّمة وبين خبره الذي هو جملة (أنت منهم)، وهذا ممتنعٌ أيضًا وقد مرَّ بنا هذا في مسألة (الفصل بين المبتدأ والخبر بأجنبي) من هذا البحث. كما يؤدي تقديم (أنت) على حرف العطف إلى قبحٍ آخَر، وهو: أنَّه يجمع على الخبر – وهو جملة (أنت منهم) – عاملَينِ، أحدهما: الابتداء عند البصريين، أو المبتدأ عند الكوفيين، والعامل الآخر: هو الواو العاطفة؛ لأنَّها تقوم مقام العامل قبلها، فيصير هذا مشبهًا لإعمالنا عاملَينِ في الخبر[74].

وكلّ هذه المآخذ تثبت لنا أنَّ ابن جني كان محقًّا في حكمه بقبح الوجه الذي خرّج عليه بيت المتنبّي بحمله على تقديم (أنت) الثانية على حرف العطف، على الرغم من أنَّه هو مَن قال بهذا الوجه.

<u>الوجه الثاني:</u> أنَّ بيت المتنبّي لا تقديم فيه ولا تأخير، وإنّما يكون كلُّ ما بعد (قبيل) وصفًا له. وعبّر ابن جني عن هذا الوجه بقوله: "ويجوز أن يكونَ جَعَلَ جميع ما بعد (قبيل) وصفًا له، ولم ينوِ تقديمًا. وفيه قبحٌ أيضًا في صناعة الإعراب، فأمّا معناه فصحيحٌ"[75].

لم يذكر ابن جني في كلامه هذا أين يكمن قبحه في صناعة الإعراب فهذا الوجه يحتمل القبح من جانبَينِ يمكننا بيانهما بالآتي:

الجانب الأول: أن تكون (قبيل) خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ والتقدير: (هم قبيلٌ)، وتكون جملتا: (أنت أنت)، و(أنت منهم) وصفًا له. وفي هذا ضعفٌ يكمن في أمرينِ: أحدهما:

Published by Arab Journals Platform, 2019

باعتبار أنَّ قوله: (أنت أنت) تكون جملةً من مبتدإٍ وخبرٍ، وهذا في ظاهره لا نفع فيه؛ لأنَّ الخبر فيه لَم يأتِ بفائدةٍ ليست في المبتدأ، فهو متّحدٌ مع المبتدأ في اللفظ والمعنى، والخبر – كما اشترط النحاة – لا بدّ أن يأتي بفائدةٍ ليست في المبتدأ؛ لذا قال ابن يعيش في أمثال هذا: "وأمّا قولهم: (أنت أنت) فظاهر اللفظ فاسدٌ؛ لأنَّه قد أخبرَ بما هو معلومٌ، وأنَّه قد اتَّحدَ الخبر والمُخبَر عنه لفظًا ومعنًى، وحُكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ"[76].

وقد وجد العلماء لهذا وأمثاله تأويلًا يجعل الخبر ذا فائدةٍ، وهو: أنَّ اللفظ الثاني لا يُراد به ذات الشخص، وإنّما يُراد به الحالة الثابتة له، أو الشخصية المعروفة عنه التي لَم يُصبها أيُّ تغييرٍ؛ لذا استدرك ابن يعيش كلامه المتقدم قائلًا: "وإنّما جاز ههنا؛ لأنَّ المراد من التكرير بقوله: (أنت أنت)، أي: أنت على ما عرفتُه من الوَتِيرَة والمنزلةِ لم تتغيّر، ومعنى تكرير الاسم بمنزلةِ: أنت على ما عرفتُه، وهذا مُفيدٌ يتضمّن ما ليس في الجزء الأول"[77]، ومثله فعل الرضيّ قائلًا: "والثاني، أي: الذي لا يغاير المبتدأ لفظًا يُذكَرُ للدلالة على الشهرة، أو عدم التغيير"[78].

وعلى هذا الأساس حمَلَ المعرّيّ قول المتنبّي، فقال: "قوله: (أنت أنت): يقول: أنت الرجل المشهور المعروف، وتقول للرجل: (فلانٌ هو هو)، أي: هو الذي عُرف وشُهر فضله"[79].

والأمر الآخَر الذي يكمن فيه ضعف كون (قبيل) خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ، وكون جملتي: (أنت أنت)، و(أنت منهم) وصفًا له: هو وصفُ (قبيل) بجملة (أنت أنت)، وهذا من وصف المفرد بالجملة، والنحاة اشترطوا في الوصف بالجملة أن يكون فيها ضميرٌ يعود على الموصوف[80]، وأن يكون موافقًا للموصوف في أشياء، منها: الإفراد والتثنية والجمع[81]، ومعلومٌ أنَّ الضمير في (أنت أنت) مفردٌ، والموصوف (قبيل) جمعٌ؛ إذ المراد بها: القبيلة أو الجماعة، فالضمير الذي في الصفة لا يوافق الموصوف.

الجانب الثاني: ويمكن استخلاصه من إيضاح المهلّبيّ لكلام ابن جني – مع أنَّه لم يتطرّق إلى مكمن القبح -، إذ قال: "... وهو تفسير قول ابن جني الثاني؛ لأنَّه قال ... فعلى هذا يكون (قبيل) الثاني بدلًا من (قبيل) الأول، أعني قوله: (قبيلٌ يحملون من المعالي ...)، والأول وما بعده إلى آخِر البيت وصفٌ له، فكذلك الثاني"[82].

وبيان هذا أنَّ هناك كلمة (قبيل) أخرى في بيتٍ للمتنبي سابقٍ للبيت الذي نتحدث عنه، وهو قوله:

قَبيلٌ يَحمِلونَ مِنَ المعالي كما حَمَلَتْ مِنَ الجَسَدِ العِظامُ
قَبيلٌ أنتَ أنتَ وأنتَ منهم وجَدُّكَ بِشْرٌ المَلِكُ الهُمامُ[83]

فـ(قبيل) في البيت الأول تكون خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ، والتقدير: (هم قبيلٌ)، وكلُّ ما بعدها من كلامٍ، وهو: (يَحمِلونَ مِنَ المعالي كما حَمَلَتْ مِنَ الجَسَدِ العِظامُ) وصفٌ لها، وتكون (قبيل) التي في البيت الثاني بدلًا من (قبيل) الأولى، وما بعدها من جُملٍ وهي: (أنت أنت وأنت منهم) تكون وصفًا لها.

وفي هذا أكثر من ضعفٍ، ففيه مخالفةُ الضمير العائد من الجملة الموصوف بها وهي: (أنت أنت) للموصوف، وهو (قبيل)، وقد مرّ بنا هذا في الكلام على الجانب الأول فيما

تقدّم. وفيه ضعفٌ آخَر، وهو: أنَّه فصَلَ بين البدل وهو (قبيل) الثانية، والمُبدَل منه وهو (قبيل) الأولى بأكثر من جملةٍ، وهذا فصلٌ طويلٌ، والنحاة لا يرتضون طول الفصل بين البدل والمُبدَل منه ويحكمون عليه بالضعف[84]، حتى أنَّ أبا حيّان ذكرَ رأي الزمخشريّ في جعْلِ (أنْ دعوا) من قوله تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﭼ (مريم: 90-91) في موضع جرٍّ بدلًا من ضمير الهاء في (منه)، فرفض أبو حيّان هذا الوجه وأتبعه بقوله: "وهذا فيه بعدٌ؛ لكثرة الفصل بين البدل والمُبدَل منه بجملتَينِ"[85].

وهناك وجهٌ آخَر حمَلَ عليه ابن الأثير بيت المتنبّي، وهو: أنَّ البيت لا تقديم فيه ولا تأخير، وكلّ ما فيه أنَّ (قبيل) خبرٌ مقدَّمٌ، والمبتدأ (أنت) الأولى، و(أنت) الثانية توكيدٌ لـ(أنت) الأولى، وهو من توكيد الضمير المنفصل بالمنفصل، وجملة (وأنت منهم) مستأنَفةٌ. وهذا ما بيّنه في كلامه على (توكيد المنفصل بالمنفصل)، إذ قال: "وعلى هذا ورد قول أبي الطيب المتنبّي: ... فقوله: (أنت أنت) من توكيد الضميرينِ المشار إليهما، وفائدته المبالغة في مدحه، ولو مدحه بما شاء لَمَا سدَّ مسدّ قوله: (أنت أنت)، أي: أنَّك المُشار إليه بالفضل دون غيرك. وأمّا قوله: (وأنت منهم)، فخارجٌ عن هذا الباب، وهو كلامٌ مستأنَفٌ لا يتعلق بتوكيد الضميرينِ، كأنَّه قال: أنت الموصوف بكذا وكذا، وأنت من هذا القبيل، يريد بذلك مدح قبيلته به"[86]. وتبعه في هذا الدكتور فاضل السامرائيّ[87].

وهذا الوجه – في رأيي – أرجحُ ممّا ذكره ابن جني؛ إذ لا قبح فيه ولا ضعف كما في وجهي ابن جني اللذَينِ خرّج عليهما قول المتنبّي، كما أنَّه لا تقديم في هذا الوجه ولا تأخير ولا تعقيد، وهو يؤدي المعنى الذي أراد بيانه ابن جني من دون ضرورةٍ أو قبحٍ، وهذا المعنى هو: أنَّه على شرفه هو واحدٌ من هذه القبيلة، وهذا مدحٌ للقبيلة، وهو على انفراده قبيلةٌ وحده، وهذا مدحٌ له.

خامسًا: ترخيم المضاف إليه:

وممّا ورد من هذا عند ابن جني: تخريجه قول المتنبّي:

مَهْلًا أَلَا للهِ ما صَنَعَ القَنَا في عَمْرِو حَابِ وَضَبَّةَ الأَغْتَامِ[88]

إذ قال: "أراد: (في عمرو حابِس) وهي قبيلةٌ، فرَخَّمَ المضاف إليه، وهذا عندنا قبيحٌ فاحشٌ"[89].

التّرخيم: حذف آخِر الاسم تخفيفًا[90]. وفي بيت المتنبّي مخالفتانِ لمذهب البصريين جعلتا ابن جني يحكم عليه بالقبح الفاحش، وهاتان المخالفتان هما:

المخالفة الأولى: ترخيم غير المنادى: وهو شاذٌّ خاصٌّ بضرورة الشعر[91]، وهو مع شذوذه نادرٌ. وأشار سيبويه إلى امتناع الترخيم في غير النداء بقوله: "واعلم أنَّ الحكاية لا تُرخَّم؛ لأنَّك لا تريد أنْ ترخّم غير منادًى"[92]، ثُمّ أعقبه ببابٍ سمّاه: "باب ما رَخَّمَتِ الشعراء في غير النداء اضطرارًا"[93]، وصرّح الرضيّ بالمنع قائلًا: "ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة"[94]. وعلّل ابن الأنباريّ اختصاص الترخيم بالنداء بأنَّ النداء يغيّر حال الاسم المفرد فيُبنى بعد ما كان معربًا، وهذا ما يسوّغ ترخيمه؛ إذ النداء فيه تغيير للاسم، والترخيم تغييرٌ أيضًا، والتغييرُ يُؤْنِسُ بالتغيير، بخلاف الاسم في غير النداء فهو على حاله ولا تغيير فيه؛ لذا لا يجوز ترخيمه؛ لأنَّه لو كان ترخيمه جائزًا لجاز أنْ يقال في اختيار

الكلام: (قامَ عام) في: (قامَ عامر)، ولمّا كان هذا غير جائزٍ دلَّ على أنَّ ترخيم غير المنادى غير جائزٍ أيضًا[95].

واشترط النحاة ثلاثة شروطٍ يجب توافرها في الاسم المراد ترخيمه للضرورة في غير النداء، وهي[96]:

1. أن يكون هذا الترخيم في الضرورة الشعرية وليس في اختيار الكلام.
2. أن يصلح الاسم المراد ترخيمه للنداء، أي: يصلح لمباشرة حرف النداء.
3. أن يكون المرخَّم في الضرورة إمّا زائدًا على ثلاثة أحرفٍ، أو مختومًا بتاء التأنيث.

فإذا توافرت هذه الشروط مجتمِعةً في الاسم فيجوز ترخيمه للضرورة فقط وليس في اختيار الكلام.

المخالفة الثانية: التي جعلت ابن جني يحكم على بيت المتنبّي بالقبح الفاحش هي: ترخيم المضاف إليه، وهو أمرٌ ممتنعٌ عند البصريين، وما ورد منه فهو شاذٌّ محمولٌ على الضرورة[97]، وإلى هذا أشار سيبويه بقوله: "واعلم أنَّ الترخيم لا يكون في مضافٍ إليه، ولا في وصفٍ؛ لأنَّهما غير منادَينِ"[98]، وعلّل الرضيّ المنع عند البصريين بأنَّ كلًّا من المضاف والمضاف إليه مستقلانِ بإعرابهما قبل الإضافة، فلمّا أُضيفا ذهب عنهما معنى الاستقلالية، فـ(عبد الله) – مثلًا – في المعنى كـ(زيد) في كونه اسمًا عَلَمًا ولكنَّه مختلِفٌ في اللفظ، فرُوعيَ اللفظ والمعنى معًا في الترخيم، فلا يمكن الحذف من الأول مراعاةً للمعنى؛ لأنَّ الاسم الأول ليس آخِر جزءٍ من حيث المعنى إذ المعنى يكون بمجموع الاسمَينِ، ولا يمكن حذف الثاني أو آخِر الثاني مراعاةً للّفظ؛ لأنَّ هذا الاسم في اللفظ يكون من اسمَينِ؛ لذا امتنع الترخيم فيهما كليًّا[99].

أمّا الكوفيون فقد أجازوا ترخيم المضاف بحذف آخِر المضاف إليه[100]، فيجوز عندهم ترخيم مثل: (يا عبد الدار) فيقال: (يا عبد الدا).

وممّا تقدّم يتبيّن لنا أنَّ المتنبّي ارتكب شذوذَينِ في هذا البيت من وجهة نظر البصريين، هما: ترخيم المضاف إليه، ووقوع هذا الترخيم في غير النداء، وهذان الشذوذان وقعا في الموضع نفسه؛ وهذا ما دفع ابن جني إلى الحكم على الترخيم في هذا البيت بالقبح الفاحش. أمّا من وجهة نظر الكوفيين فإنَّ المتنبّي ارتكب ضرورةً واحدةً وهي: ترخيم غير المنادى.

نتائج البحث:

توصل البحث إلى عددٍ من النّتائج، نوجزها بالآتي:

1. من خلال المسائل الّتي تناولها البحث يتّضح لنا أنَّه لم تكن جميع المواضع التي حكم عليها ابن جني بالقبح أو الضعف أو الشذوذ تنطبق عليها هذه الأحكام، وإنّما يعتمد هذا على التأويل الذي ذكره ابن جني، في حين كان بإمكانه حمْل بعض المواضع على وجهٍ صحيح من غير قبحٍ أو ضعفٍ، كما حصل في مسألة: (الفصل بين المبتدأ والخبر بأجنبي)، ومسألة: (تقديم بعض المعطوف على حرف العطف).

2. كان ابن جني ينظر إلى التراكيب التي استعملها المتنبّي من وجهة نظره القائمة على المذهب البصريّ في النحو؛ لذا وصف بعض المواضع في شعره بالقبح وعدم جوازها حتى في الضرورة الشعرية بناءً على المذهب البصريّ، في حين أنَّها جائزةٌ عند الكوفيين

في ضرورة الشعر، كما في مسألة: (تقديم المعطوف على المعطوف عليه)، ولم يراعِ ابن جني احتمال كون المتنبّي قاصدًا لصياغتها بما يتوافق مع المذهب الكوفيّ؛ إذ عُرف عن المتنبّي ميله إلى المذهب الكوفيّ حتى جزم عددٌ من الباحثين بكونه نحويًّا كوفيًّا(101).

3. كان ابن جني محقًّا في حكمه على باقي المسائل؛ إذ ارتكب فيها المتنبّي ضرورةً قبيحةً أو أكثر من ضرورةٍ في الموضع الواحد ممّا دفع ابن جني إلى وصفها بالقبح، أو القبح الفاحش؛ إذ كانت ممّا لا يجوز عند البصريين والكوفيين على السواء، كترخيم المضاف إليه في غير النداء.

Published by Arab Journals Platform, 2019

هوامش البحث ومصادره

(1) كتاب سيبويه (تحقيق: عبد السّلام محمد هارون): 26/1.
(2) يُنظر: شرح التسهيل: 43/4.
(3) يُنظر: المصدر نفسه: 248/2.
(4) يُنظر: المصدر نفسه: 262/2.
(5) يُنظر: لسان العرب: (مادة: قبح): 3508/5.
(6) الأحكام النحوية بين الثبات والتحول: ص 132.
(7) الأحكام النحوية بين الثبات والتحول: 134. ونصّ سيبويه في كتابه (تحقيق: عبد السّلام محمد هارون): 26/1.
(8) ظاهرة القبح في كتاب سيبويه: 22.
(9) لسان العرب (مادة: ضَعُفَ): 2587/4.
(10) الكليّات: 575.
(11) يُنظر: ظاهرة القبح في كتاب سيبويه: 24، ومعايير القبول والرفض النسبية في كتاب سيبويه: 65.
(12) كتاب سيبويه (تحقيق: عبد السّلام محمد هارون): 262/1.
(13) المصدر نفسه: 361/1.
(14) المصدر نفسه: 434/1.
(15) المصدر نفسه: 124/2.
(16) ديوان المتنبّي: 50.
(17) الفتح الوهبي على مشكلات المتنبّي: 53.
(18) الخصائص: 390/2.
(19) شرح الرّضي على الكافية: 208/1.
(20) تفسير الرّازيّ: 251/5.
(21) ينظر: البديع في علم العربية: 326، وشرح المفصل لابن يعيش: 109/2، وأمالي ابن الحاجب: 382/1.
(22) التذييل والتكميل: 218/8.
(23) ينظر: شرح التصريح: 601/1.
(24) ينظر: مغني اللبيب: 507، والمسائل السفرية: 22، وهمع الهوامع: 328/2.
(25) تمهيد القواعد: 2348/5.
(26) همع الهوامع: 327/2.
(27) ينظر: التذييل والتكميل: 194/9.
(28) ينظر: المصدر نفسه: 198/9، التحرير والتنوير: 286/23.
(29) البيت في ديوان مَعن بن أوس: 13. وهو من شواهد: الخصائص: 339/1، وارتشاف الضرب: 1615/3، ومغني اللبيب: 507، وهمع الهوامع: 328/2.
(30) ديوان المتنبّي: 228.
(31) الفتح الوهبي على مشكلات المتنبّي: 41.
(32) ينظر: شرح ديوان المتنبّي للبرقوقي: 290-291، والعرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب: 255/1.
(33) ينظر: الأصول في النحو: 232/1، والبديع في علم العربية: 61.
(34) ينظر: تمهيد القواعد: 561/1.
(35) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 467/2، وارتشاف الضرب: 947/2، وهمع الهوامع: 272/1.
(36) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 354/2، وشرح التصريح: 376/1، وهمع الهوامع: 272/1، ومعاني النحو: 57/1.
(37) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 265/2، والنحو الوافي: 250/1.
(38) ينظر: الخصائص: 106/1، وشرح المقدمة المحسبة: 218/1، واللباب في علل البناء والإعراب: 253/1.
(39) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 335/2، وشرح التسهيل: 163/1، وشرح الرضي على الكافية: 465/2-466.
(40) ينظر: الإيضاح العضدي: 122، وأمالي ابن الحاجب: 634/2، والمقرب: 120، ومغني اللبيب: 57.
(41) شرح الرضي على الكافية: 104/4-105.
(42) ينظر: الأصول في النحو: 232/1.
(43) التذييل والتكميل: 43/5.
(44) شرح التصريح: 376/1.
(45) المصدر نفسه: 702/1.
(46) ينظر: ارتشاف الضرب: 1248/3.
(47) شرح التسهيل: 13/2.
(48) ديوان المتنبّي: 142.
(49) الفتح الوهبي على مشكلات المتنبّي: 130.
(50) ينظر: ارتشاف الضرب: 2019/4.

(51) ينظر: تمهيد القواعد: 3512/7، وهمع الهوامع: 227/3.
(52) شرح الكافية الشافية: 1268/3.
(53) شرح الأشموني: 400/2.
(54) ينظر: شرح التسهيل: 382/3.
(55) ينظر: ارتشاف الضرب: 2019/4، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: 152، وتمهيد القواعد: 3511/7، والنحو الوافي: 640/3.
(56) همع الهوامع: 227/3.
(57) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 245/1، وتوضيح المقاصد والمسالك: 946/2، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: 152.
(58) ينظر: ارتشاف الضرب: 2019/4.
(59) ينظر: تمهيد القواعد: 3511/7.
(60) شرح الرضي على الكافية: 350/2.
(61) المصدر نفسه: 351/2.
(62) تمهيد القواعد: 3512/7.
(63) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 946/2، وشرح الأشموني: 316/2.
(64) ديوان ذي الرّمة: 269.
(65) شرح أبيات سيبويه: 331/1.
(66) الخصائص: 386/2.
(67) المصدر نفسه: 387/2.
(68) النحو الوافي: 657/3.
(69) ديوان المتنبّي: 104.
(70) الفتح الوهبي على مشكلات المتنبّي: 152.
(71) التبيان في شرح الديوان: 79/4.
(72) شرح ديوان المتنبّي للواحدي: 512/1.
(73) المنصف للسارق والمسروق منه: 506.
(74) ينظر: الخصائص: 387/1.
(75) الفتح الوهبي على مشكلات المتنبّي: 152.
(76) شرح المفصل لابن يعيش: 247/1.
(77) المصدر والصفحة أنفسهما.
(78) شرح الرضي على الكافية: 255/1.
(79) اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبّي: 1262.
(80) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 241/2، وشرح ابن عقيل: 197/3.
(81) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 306/2.
(82) المأخذ على شُرّاح ديوان أبي الطيب المتنبّي: 82/5.
(83) ديوان المتنبّي: 104.
(84) ينظر: أمالي ابن الحاجب: 237/1، والتذييل والتكميل: 207/8، وهمع الهوامع: 254/2.
(85) البحر المحيط: 302/7.
(86) المثل السائر: 155/2.
(87) ينظر: معاني النحو: 182/1.
(88) ديوان المتنبّي: 427.
(89) الفتح الوهبي على مشكلات المتنبّي: 144.
(90) ينظر: التعريفات: 56، وشرح كتاب الحدود في النحو: 209.
(91) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1351/3، والكَنّاش في فني النحو والصرف: 168/1، وحاشية الخضري: 258/1.
(92) كتاب سيبويه (تحقيق: عبد السّلام محمد هارون): 269/2.
(93) المصدر والصفحة أنفسهما.
(94) شرح الرضي على الكافية: 395/1.
(95) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: (مسألة: 48): 286/1.
(96) ينظر: أوضح المسالك: 62/4-63، وشرح التصريح: 265/2-266.
(97) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: 382/1، واللمع: 117.
(98) كتاب سيبويه (تحقيق: عبد السّلام محمد هارون): 240/2.
(99) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 396/1.
(100) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: (مسألة: 48): 284/1، والتبيين عن مذاهب النحويين: (مسألة: 83): 453، وارتشاف الضرب: 2227/5.
(101) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 90، والمتنبّي والنحو: 9.

Published by Arab Journals Platform, 2019

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- ارتشاف الضَّرَب مِن لسان العرب: أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي الأندلسيّ (ت745هـ)، تحقيق وشرح: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د.رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط1، 1418هـ/1998م.
- الأصول في النّحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السّرّاج البغداديّ (ت316هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط2، 1407هـ/1987م.
- الأمالي النّحوية: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف: بابن الحاجب (ت646هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، ودار الجيل، بيروت، 1409هـ/1989م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّينَ البصريينَ والكوفيينَ: كمال الدّين أبو البركات عبد الرّحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاريّ، الأنباريّ (ت577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، ط1، 1424هـ/2003م.
- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: ابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ)، تحقيق: يوسف الشّيخ محمد البقاعيّ، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، د.ت.
- الإيضاح العَضُديّ: أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ (ت377هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التّأليف، مصر، ط1، 1389هـ/1969م.
- البحر المحيط في التّفسير: أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي الأندلسيّ (ت745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ/2000م.
- البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشّيبانيّ الجزريّ ابن الأثير (ت606هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ.
- التبيان في شرح الديوان: أبو البقاء العُكبَريّ (ت616هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- التّبيين عن مذاهب النّحويّينَ البصريّينَ والكوفيّينَ: أبو البقاء العُكبَريّ (ت616هـ)، تحقيق: د. عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط1، 1406هـ/1986م.
- التّحرير والتّنوير: الشيخ محمد الطّاهر بن عاشور (ت1287هـ)، الدار التّونسيّة للنّشر، تونس، 1404هـ/1984م.
- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل: أبو حيّان الأندلسيّ (ت745هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، تواريخ مختلفة.
- التّعريفات: الشّريف علي بن محمد بن علي الجرجانيّ (ت816هـ)، حقّقه، وضبطه، وصحّحه جماعة مِن العلماء بإشراف النّاشر، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ/1983م.
- التّعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ (ت377هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1410هـ/1990م.
- التّفسير الكبير، أو: مفاتيح الغيب: فخر الدّين محمد بن عمر الرّازيّ (ت606هـ)، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط3، 1420هـ/1999م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محب الدّين محمد بن يوسف بن أحمد الحلبيّ، ثمّ المصريّ، المعروف بناظر الجيش (ت778هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 1428هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: بدر الدّين أبو محمد حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المُراديّ، المصريّ، المالكيّ (ت749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرّحمن علي سليمان، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ط1، 1428هـ/2008م.
- حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل: الشّيخ محمد الخضريّ (ت1287هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النّجّار، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- ديوان ذي الرّمّة: قدم له وشرحه: أحمد حسن بَسَج، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1415هـ/1995م.
- ديوان المتنبّي: أبو الطيب المتنبّي، دار بيروت للطباعة والنشر، 1403هـ/1983م.

- ديوان مَعن بن أوس المزنيّ، تحقيق: الدكتور نوري حمود القيسي و الدكتور حاتم الضامن، مطبعة دار الجاحظ، بغداد – العراق، 1977م.
- شرح ابن عقيل شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك: بهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيليّ (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار التّراث، القاهرة، ودار مصر للطّباعة، سعيد جودة السّحّار وشركاؤه، ط2، 1400هـ/1980م.
- شرح أبيات سيبويه: أبو محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان السّيرافيّ (ت385هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1394هـ/1974م.
- شرح الأشمونيّ على ألفيّه ابن مالك، والمُسمّى: (منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك): أبو الحسن علي بن محمد الأشمونيّ (ت918هـ)، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/1998م.
- شرح التسهيل: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطّائيّ الجيانيّ (ت672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ/1990م.
- شرح التّصريح على التّوضيح: الشّيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ (ت905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1421هـ/2000م.
- شرح جُمل الزّجّاجيّ: ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن الأشبيليّ (ت669هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، مديريّة دار الكتب للطّباعة والنّشر، جامعة الموصل، العراق، 1402هـ/1982م.
- شرح ديوان المتنبّي: عبد الرحمن البرقوقي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، د.ت.
- شرح الرّضي على الكافية: رضيّ الدّين محمد بن الحسن الأستراباديّ (ت688هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1398هـ/1978م.
- شرح الكافية الشّافية: ابن مالك (ت672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ، كلية الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة، مكّة المُكرَّمة، ط1، د.ت.
- شرح كتاب الحدود في النّحو: عبد الله بن أحمد الفاكهيّ النّحويّ المكّيّ (ت972هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1414هـ/1993م.
- شرح المفصّل: موفق الدّين يعيش بن علي بن يعيش النّحويّ (ت643هـ)، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2001م.
- شرح المقدمة المُحسَبة: أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت469هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصريّة، الكويت، ط1، ج1: 1976م، ج2: 1977م.
- شرح الواحدي لديوان المتنبّي: أبو الحسن علي بن أحمد الواحديّ (ت468هـ)، ضبطه وشرحه وقدم له وعلّق عليه وخرّج شواهده: د. ياسين الأيوبيّ، د. قصي الحسين، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/1999م.
- العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب: الشيخ ناصيف اليازجي، ضبطه وقدم له: الدكتور عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ت.
- الفتح الوهبي على مشكلات المتنبّي: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: الدكتور محسن غياض، منشورات وزارة الإعلام العراقية، دار الحرية للطباعة، مطبعة الجمهورية، بغداد، 1973م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة: صلاح الدّين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدّمشقيّ العلائيّ (ت761هـ)، تحقيق: حسن موسى الشّاعر، دار البشير، عَمّان، ط1، 1410هـ/1990م.
- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قُنبر (ت180هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م.
- الكلّيّات: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفويّ (ت1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419هـ/1998م.
- الكنّاش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت732هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوّام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000م.
- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبّي: أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (ت449هـ)، تحقيق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، 1429هـ/2008م.
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العُكبَريّ (ت616هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النّبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ/1995م.
- لسان العرب: جمال الدّين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاريّ، الرُّويفعيّ، الأفريقيّ (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ/1994م.
- اللمع في العربيّة: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العانيّ، بغداد، منشورات جمعيّة منتدى النّشر، النّجف الأشرف، ط1، 1402ه/1982م.

- المآخذ على شُرّاح ديوان أبي الطيب المتنبّي: أبو العباس عز الدين أحمد بن علي بن معقل المُهَلَّبي (ت644هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العزيز بن ناصر المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط2، 1424هـ/2003م.
- المتنبّي والنحو: أ.د. حسن منديل حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، د.ت.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ابن الأثير ضياء الدين نصر الله بن محمد (ت637هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ط3، 1958م.
- المسائل السفرية في النحو: ابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1403هـ/1983م.
- معاني النّحو: د. فاضل صالح السّامرائيّ، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، عَمّان، الأردن، ط1، 1420هـ/2000م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1405هـ/1985م.
- المُقرَّب: علي بن مؤمن، المعروف: بـ(ابن عصفور) (ت669هـ)، تحقيق: أحمد عبد السّتّار الجواريّ، عبد الله الجبوريّ، مطبعة العانيّ، بغداد، منشورات وزارة الأوقاف والشّؤون الدّينيّة العراقيّة، د.ت.
- المنصِف للسارق والمسروق منه: أبو محمد الحسن بن علي الضبي التنيسي، المعروف بابن وكيع (ت393هـ)، حققه وقدم له: عمر خليفة بن ادريس، جامعة قات يونس، بنغازي، ط1، 1994م.
- النحو الوافي: عباس حسن (ت1398هـ)، دار المعارف، ط15، د.ت.
- همع الهوامع: شرح جمع الجوامع في عِلم العربيّة: جلال الدّين السّيوطيّ (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التّوفيقيّة، مصر، د.ت.

الرسائل الجامعية:

- الأحكام النحوية بين الثبات والتحول: وليد محمد عبد الباقي عبد العاطي، أطروحة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1433هـ/2012م.
- ظاهرة القبح في كتاب سيبويه: أحمد عبد الله عوض سالم، أطروحة دكتوراه، جامعة عدن، 1432هـ/2011م.
- معايير القبول والرفض النسبية في كتاب سيبويه: مريم عابد مفلح الهذلي، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1435هـ-1436هـ.